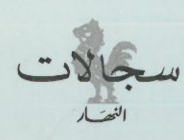
مقالة في الإصلاح السياسي العربي

رضوان السيّد



رضوان السَيّد

مقالة
في الإصلاح السياسي العربي



الطبعة الأولى، أيار ٢٠٠٤

ص ب ٢٢٦-١١، بيروت، لبنان
فاكس ٥٦١٦٩٣-١-٩٦١

ISBN 2-84289-498-7

المحتويات

تمهيد

يصعُبُ الآن القيامُ باستشراف للمستقبل السياسي للوطن العربي أو للنظام العربي، ليس بسبب الوقائع الضاغطة بشدَّة على صانع القرار والباحث، وحسب؛ بل وبسبب الظروف الاستثنائية التي يمرُّ بها العرب، والنظام العربي؛ بل والنظام العالمي. فنحن نستفيقُ كلَّ يوم على أحداث هائلة في فلسطين والعراق المحتلّين. ونشهد حضوراً للوجود العسكري الأجنبي بوتائر متصاعدة في عدة دول عربية، مع تسهيلات لذلك الوجود في دول عربية أخرى. كما نشهد التهديدات بالغزو وانتهاك السيادة دونما مراجعة أو تصد من جانب النظام العربي أو النظام الدولي.

وفي الوقت نفسه تتوالى التقارير والإحصائيات الدولية والعربية عن انخفاض نِسَب النمو، وتردي مقادير التنمية البشرية

والإنسانية ومقاييسهما، وانسداد المجال السياسي أو تضاؤل مساحاته ومجالاته، والاستتباع المتزايد للهيمنتين السياسية والاقتصادية، وتهديد الاستقرار الداخلي بالتفجيرات والهجمات الانتحارية.

وبوسع المتفائلين والمتشائمين والواقعيين، على حد سواء، القول إنّ الظواهرَ المذكورةَ ليست جديدة؛ سواء لجهة الوجود العسكري الأجنبي، أو لجهة مؤشرات النمو، وأخيراً لجهة ضيق المجال السياسي أو تضاؤله. لكن، يبدو لي، أنّ هذا التشخيص لوقائع الواقع ليس دقيقاً أو صحيحاً - ليس لجهة أنّ المشكلات ما كانت موجودة، بل لبروز ظواهر جديدة تصل بالأمور إلى حدود استثنائية. **أولى** تلك الظواهر **استباحة** المجال العربي من جانب القوة الأعظم بعد انقضاء الحرب الباردة، وممارسات التفرد والاستفراد والتي بلغت الذروة في احتلال العراق تحت عنوان التحرير، والتهديد **بتحريرنا** جميعاً من دولة ما بعد الاستعمار، لصالح فوضى تُستحدَث بالقوة العسكرية، ثم تُدارُ بطرائق تعمّقها، وتُسهمُ في اصطناع انقسامات

الضَعف والاستضعاف. **وثانية** تلك الظواهر **العجز** المتزايد عن مواجهة أيديولوجيا السوق الحرة وممارساتها المتعملقة تحت اسم العولمة. **وثالثة** تلك الظواهر تَردّي النظام العربي، والسلطة في الدول العربية، في حالة من الجمود، وانعدام الحراك أو ضآلته، سواء على المستوى الداخلي أو مستوى النظام العامّ، أو مستوى الاستجابة للتحديات الأمنية الداخلية والخارجية.

إنّ ما أُريدُ الوصولَ إليه أنّ هذه المقالة **الاستطلاعية**، لا تهدفُ للقيام باستشراف شامل لا تُتيحهُ الظروفُ الاستثنائيةُ التي تحدثت عنها؛ بل إنما تهدفُ للقيام بما يسميه العسكريون والاستراتيجيون: **تقدير موقف**. فالاستشرافُ يستند إلى ثوابت نسْبية أو Trends على مدى عقود، وإلى الجدلية الحاصلة نتيجة المتغيرات الطارئة؛ بحيث يمكنُ بناءُ مشاهد أو سيناريوهات، تضعُ الخطوطَ المستقبلية الكبرى في نطاق الممكن بل المُرجَّح. إنّ الوقائع المستجدة والاستثنائية التي تحدثْنا عنها، قد تكون لبعضها أُصولٌ تمتد في مدىً شاسع. لكنْ

منها ما هو طارئٌ وهائلٌ فعلاً بحيث لا يمكنُ القيامُ بتنبؤات بشأنه. وأهمُّ النوازل أمران اثنان: **الحرب الأميركية على الإرهاب** (إقرأ: على العرب)، **والشللُ العربي** شبهُ الكامل على مستوى الدولة الوطنية العربية، والنظام العربي في مواجهة التحديات؛ إنْ لجهة ردّة الفعل الدفاعية، وإنْ لجهة المراجعة وإعادة النظر في الإمكانيات والسياسات والخيارات. ولهذا يبقى الأمر في إطار **تقدير الموقف**؛ الذي يتضمنُ طبعاً مراجعةً لماهية الطوارئ والمتغيِّرات، ولإمكانيات التغيير وسياساته.

I

الوضع الراهن: الدولة والشرعية

يتجدد الحديث حول مشروعية هذا الكيان العربي أو ذاك، كلما تعرض لتهديد، تعتبرُ النخبة العربيةُ أنه فشلَ في مواجهته، سواءٌ أكان هذا التهديد داخلياً أو خارجياً. بيد أنّ مصدر إدراكات النُخَب القومية والإسلامية لمسائل الشرعية والمشروعية أمران اثنان؛ الأول يتصل بمفهوم الأمة، **والآخر** يتعلق بمفهوم الدولة. أما الأمة فمصطلحٌ موروثٌ وعريقٌ، يعتبرها وحدةً دينيةً وثقافيةً، تملكُ مشروعاً سياسياً تجلّى في **دولة الخلافة**؛ وأكّد على ثلاث وحدات أو مقوّمات: وحدة الدين، ووحدة الدار، ووحدة السلطة. بيد أنّ الافتراقَ أو التفاوت بين الأمة والدولة، ثم بين الدولة والدين، وأخيراً وليس آخراً بين الدولة والدار، حدث منذ القرن الثاني الهَجري/ الثامن الميلادي، بحيث ما عادت هذه المقومات للالتقاء حتى سقوط آخر دولة تملك دعوى إسلامية شمولية، وهي دولةُ الخلافة العثمانية، عام ١٩٢٤. فمنذ القرن الثامن الميلادي ظهرت

دولتان في عالَم الإسلام هما الدولةُ العباسية في المشرق، والدولة الأُمويةُ الثانيةُ في الأندلس. وتنامى الافتراقُ بين الدولة والدار، من حقيقة أنّ الإسلام امتدّ خارجَ كل الدول الإسلامية، وشكّل معتنقوه أحياناً أكثرياتٍ في عدة بقاع بآسيا وإفريقيا وأوروبا، دون أن تنشأ في تلك البقاع سلطةٌ إسلاميةٌ لآماد طويلة. وأخيراً فإنّ التمايُز بين الدولة والدين كان حقيقةً واقعةً منذ البداية؛ إذ إنّ أكثر رعايا الدولة الإسلامية الأُولى ما صاروا مسلمين إلاّ بالتدريج، وظلّ المسلمون الحاكمون بالأندلس أقليةً حتى سقوط دويلاتهم الواحدة بعد الأُخرى في حروب الاسترداد المعروفة.

وما خلا الأمر من جهود نظرية لمساوقة الواقع التاريخي أو التلاؤم معه؛ فجرى أولاً افتكاكُ **الأمة عن الدولة**، بالذهاب تارةً إلى أنّ الأمة أو الملة ترتبط بالدين، بينما ترتبط الدولة بالسيطرة السياسية. وبالذهاب طوراً (في القرن التاسع عشر إبّان ظهور المصطلح السياسي العربي الحديث) إلى أنّ الدولة تبقى لها مشروعية تمثيل الأمة، مهما صغُرت رقعتُها، ما دامت ترى نفسَها باعتبارها كذلك.

ووسط هذا الغموض والالتباس والافتراق بين الواقع والمثال (المثال الذي لم يتحقق أبداً على وجه التقريب، أي تطابق الأمة مع الدولة)، ظهرت مقولةُ **الأمة العربية** عشية الحرب العالمية الأُولى، باعتبار أنّ الجامعَ بين المثال والواقع هو المشروعُ الوحدويُّ العربيُّ؛ وإن يكن في مواجهة الإسلامية العثمانية. على أنّ الالتباس تنامى عبر عقود القرن العشرين، على خلفية واقعتين اثنتين: عدم تحقُّق المشروع الوحدوي العربي بالاستناد إلى المفهوم المتجدد للأمة، وعدم تحقُّق المثال الأوروبي للدولة القومية (تطابق الدولة مع الأمة)؛ مع أنّ ذلك المثال لم يتحققْ بدوره في العالم كلِّه إلاّ في حالة فرنسا!

بيد أنّ الوعي الثقافيَّ العربيَّ القوميَّ والإسلاميَّ تجاهَلَ في هذا السياق واقعةَ ظهور **الجامعة العربية** (١٩٤٤-١٩٤٥)، التي تضمنت استيعاباً للمتغيرات، وإصغاءً للمثال، وعملاً على تطوير الواقع (ما وصل إلى آفاقه المرجُوَّة) في ظلّ المشروع الكبير.

أما **المصدرُ الثاني** لإدراكات النُخَب، كما سبق ذكره، فهو الخلطُ بين **الدولة والنظام**

السياسي المحدَّد. فالدولةُ فكرةٌ، تصنعُها نخبة ثقافيةٌ وسياسيةٌ، تبتغي من ورائها **تبلوراً** للوجود السياسي للجماعة على رُقعة معيَّنة من الأرض، وتحقُّقاً للمصالح الكبرى لذلك الوجود، ولتلك الجماعة أو الجماعات. أمّا النظامُ السياسيُّ المحدَّد لأي دولة، فهو الطريقةُ المصطلَح عليها لإدارة الشأن العامّ. وهكذا ففي حين لا تصبحُ الدولةُ موضع تساؤل - إلاّ في ظروف الأزمات الهائلة - بسبب تحقُّقها أو قيامها، يظلُّ النظامُ عُرضةً للتغيير والتبديل والتحسين، للوصول إلى الأسلوب الأفضل في تدبير أمور الناس، وتحقيق مصالحهم التفصيلية.

وفي هذا الصدد، ينبغي التفريقُ بحسم بين **المشروعية** Legitimacy **والشرعية** Legality فالمشروعيةُ تأسيسيةٌ، تتصلُ بالمثال، وتتصل بالدولة. ولا أرى أننا نُعاني فعلاً من مشكلة حقيقية فيها؛ ليس لأنّ الجامعةَ العربيةَ موجودةٌ فقط؛ بل ولأنَّ الكيانات العربية الكبرى راسخةٌ لأمرين اثنين: الوجود التاريخي السابق للاستعمار، أو تلاقي النُخَب الوطنية فيها على مصارعة الاستعمار، وإنشاء الكيان الواحد أو

الدولة الواحدة. ويصحُّ العاملان في حالات مثل المغرب والجزائر ومصر والسعودية وعُمان. كما يصحُّ العاملُ الثاني (عامل الإجماع الوطني) في الدول الأُخرى.

وتبقى المشكلةُ في **الشرعية**، والشرعية تتعلق بالنظام السياسي، ولا تتعلَّقُ بالدولة. وأزمةُ الشرعية - إذا صحَّ التعبير، هي أزمةُ كفاءة النظام، أو أنها تتعلَّقُ به. وما نشهدُهُ من خَلْط بين الدولة والنظام في المجال العربي هذا هوَ سببُه. فبسبب تأخر التغيير والتطوير، أو العجز عنه، تنامت تلك الأزمة حتى بلغت أبعاداً رمزيةً، قيل معها إنّ الدولةَ أو فكرتها لم تعد صالحةً، أو أنّ هذا الكيان ينبغي أن يزول أو يُزالَ بسبب قطريته أو اصطناعه أو أنه من مخلَّفات الاستعمار. والواقع أنَّ كلَّ الدول والكيانات في العالم مصطَنَعة بدرجة أو بأخرى، لأنها بُنىً إنسانية واعية بالدرجة الأولى. أمّا العواملُ الجغرافيةُ أو الإثنية أو اللغويةُ فهي عواملُ مساعدةٌ لا أكثر. بل إنّ الدولةَ هي التي تصنعُ الشعبَ في الغالب؛ وهذا معروفٌ عندنا وفي الغربين الأوروبي

والأميركي. وقد خشينا طويلاً من العراق وعليه؛ لأن النظامَ بلغت أزمتُهُ حدوداً تهدَّدت معها فكرةُ الدولة. ثم جاء الأميركيون فهدموا الدولة عندما ضربوا بنيتَها وجوداً ومصالح؛ بحجة تغيير النظام، وتمثيل كافَّة الفئات. والأمل في المقاومة، وفي الوصول من طريق الحوار السياسي، إلى إجماع وطني هدفُهُ إعادة تأسيس المشروعية لدولة عراقية، تُقيمُ نظاماً يدير الشأن العام في البلاد بكفاءة.

II
وقائع الحاضر العربي

أولاً: السلطة والنظام والوظائف: قد لا يكونُ هناك نظامٌ عربيٌّ ذو سمات خلدونية في الأصل (عصبية + دعوة دينية) غير النظام السعودي. لكنْ مع استقرار السلطة هناك، ومساوقتها وتلاؤمها مع الظروف والآليات الحديثة للدولة والنظام، التحقت بالنمط التقليدي لاكتساب الشرعية أو الحفاظ عليها. والمعروف أنّ تحليل ماكس فيبر M. Weber (١٨٦٤-١٩٢٠) لأنماط الشرعية يركّزُها في ثلاثة: النمط التقليدي، والنمط الكارزماتي، والنمط الدستوري والقانوني. ويمكن مع بعض التحفظات، إلحاق سائر الأنظمة الملكية في الوطن العربي بالنمط الأول. أما النمط الكارزماتي (وحدانية القائد) فيمكنُ إلحاقُ سائر الأنظمة الثورية به، وهي التي نجمت عن انقلابات في الخمسينات والستينات من القرن الماضي؛ وتجذرت في ظروف النضال الوطني والحرب الباردة. وفي حين اعتمد النمط التقليدي في الوطن العربي

على مرجعيات رمزية تاريخية أو دينية أو هما معاً، وعلى آليات حديثة، اعتمد النمط الكارزماتي آليات اندماجيةً، ونظاماً كوربوراتياً، وأيديولوجيا تغييرية، تشبه في حدود معيَّنة ما كان معروفاً في الاتحاد السوفياتي، وأنظمة شرق أوروبا. وليست هناك نماذج للنمط الدستوري والقانوني في الوطن العربي - ومع تحفظات كثيرة - إلاّ في لبنان وتونس واليمن. إذ رغم وجود الدستور والقوانين التنظيمية، وانفصال السلطات الثلاث في المبدأ، واكتساب الشرعية من خلال الانتخابات، تجري ترتيباتٌ كثيرةٌ، ومُحاصصاتٌ، خارج الدستور والقوانين، وتُعتبر في الأعمّ الأغلب تسويات من أجل الاستقرار، ومُراعاة مصالح سائر الفئات والجهات.

والواقع أنه إذا لاحظنا اختلاط النماذج والأنماط في الوطن العربي، ومنذ السبعينات من القرن الماضي، يصبح هذا التقسيم شكلياً إلى حد بعيد. ويرجع ذلك إلى المنهج التحليلي لفيبر نفسه، وإلى الأوضاع التي مَرَّ بها الوطن

العربي، ولم تشهدها أوروبا الحديثة. فماكس فيبر يتحدث عن «نماذج صافية» أو تجريدية Ideal Types لا تتحقق بالكامل في الواقع السياسي. ثم إنّ نماذجه مستقاةٌ من أوروبا قبل الحرب الأولى. ولا شكّ أنه لو شهد تجربتي موسوليني وهتلر، واللتين انبثقتا من النمط الدستوري، وليس من النمط التقليدي، لما ظلّ النمط الكارزماتي كافياً لفهمهما. لكنْ هناك من يُصرُّ على أنَّ أنماطَ فيبر تظلُّ صالحةً إذا ضممنا إليها النمط الثوري؛ مع ملاحظة الجدلية القائمة بين الثوري والكارزماتي.

إنّ المهمَّ هنا إعادة قراءة الظروف الخاصة التي مرَّ بها الوطن العربي، ونشأت في سياقها أنظمته الباقية. فهناك أربع وقائع أساسية لا بد من ملاحظتها عند دراسة مصائر النظام الإقليمي العربي، وأوضاعه الراهنة؛ **أولى** تلك الوقائع: الحقبة الاستعمارية، و**ثانية** تلك الوقائع قيام دولة إسرائيل على أرض فلسطين، و**ثالثة** تلك الوقائع استقطابات الحرب الباردة، و**رابعة** تلك الوقائع القوة الأيديولوجية والجماهيرية للمشروعين القومي والإسلامي. والواقع أنّ

هذه الوقائع كلّها أدت دوراً بارزاً في إكساب الشرعية أو إضعافها حسب تصرف الأنظمة إزاءها. فالأنظمة الثوريةُ العربيةُ قامت كلُّها وهي تحملُ دعوة وطموح تصفية الاستعمار (بالحصول على السيادة)، وتصفية آثاره (بتغيير التنظيمات التي تركها في الداخل). وحتى النظام الملكي المغربي جَدَّد شرعيته انطلاقاً من موقف محمد الخامس ضدَّ المستعمرين الفرنسيين. أما النظام السعودي، فبالإضافة إلى الدعوة الدينية، هناك توحيد أجزاء أساسية من شمال الجزيرة العربية. ومع أن الاستعمار خرج، وجرى تهديمُ مؤسَّساته، وتنحية الفئات التي أفادت من عهوده - عن السلطة؛ فإنّ الأيديولوجيا النضالية ظلّت سائدةً ومسيطرة، إمّا بسبب الدعوى القومية، أو بسبب اصطفافات الحرب الباردة. والدعوى القومية التي تجلّت حيناً في تدخل نظام عربي ضد نظام آخر، تجلّتْ في كلّ الأحيان في محاولات التصدي للتوسع الإسرائيلي بشكل مباشر، أو بالواسطة من خلال مساعدة الثوار الفلسطينيين. وقد أدّى الانحياز للاتحاد السوفياتي في الحرب

الباردة، إلى سواد الأيديولوجيا الاشتراكية والممارسات الاشتراكية في الداخل لحوالي العقدين من الزمان. والايديولوجيا الاشتراكية أيديولوجيا نضالية معادية للاستعمار أيضاً. وقد اقترنت قضية الوحدة بقضية فلسطين، ضمن أيديولوجيا النضال في الستينات. لكن كما تراجعت النضالية الاشتراكية، تراجعت النضالية الوحدوية بعد أواسط السبعينات، وعادت فلسطين لتكون قُطبَ الدائرة في النزوع النضالي العربي، ثم في النزوع النضالي الإسلامي، بعد تراجُع المشروع القومي.

لستُ أتحدثُ هنا عن مدى صدق هذا النظام أو ذاك تُجاه قضية الوحدة، وتُجاه قضية فلسطين. ولستُ أُقلّلُ من شأن ما قامت به إسرائيل ضد الفلسطينيين، وسائر شعوب الأمة العربية ودُوَلها منذ الخمسينات وحتى اليوم. بل موضوعُ هذا التحليل الأيديولوجيا الثورية، التي ظلّت الأداة الرئيسية لاكتساب الشرعية في الوعي الثقافي والسياسي العربي طوالَ ما يزيد على الثلاثة عقود؛ وما تزالُ آثارُها ظاهرةً حتى اليوم. فالتحرر من الاستعمار، ومواجهةُ

مؤامراته، وتحقيقُ الوحدة، وتحريرُ فلسطين، كلُّ ذلك فرض نهجاً ثورياً في الداخل وإزاءَ الخارج. والتحشيد النضالي يقتضي أن يكونَ القائدُ عسكرياً أو شديد التشبُّه بالعسكريين. والنظام الثوريُّ الذي يقيمه العسكريون يبدأ بتغييرات جذرية في الداخل بداعي قمع قوى الاستعمارِ والبورجوازية المتعاونة معه. ولكي تُعَدَّ مواردُ الدولة للحرب، لا بد من إقامة نظام كوربوراتي اندماجي ينتظم كالعسكر من وراءِ القائد. والسياسة والعمل السياسي ممنوعان حتى ضمن الحزب الواحد الذي من المفروض أنه يسودُ النظام؛ لأنّ الأهدافَ واضحةٌ وقد حدَّدها القائد. وفي مقابل ذلك كلِّه تحصُلُ الجماهير على تقديمات اجتماعية، ليست نواتجَ إنتاجيةً؛ بل هي ناتجةٌ في الأغلب عن إعادة توزيع الثروة، واستيلاء القطاع العامّ الذي يقودُهُ النظامُ - عليها.

أمّا الدولُ ذات الشرعية التقليدية، فقد وقفت في مواقع الدفاع، ولاذت بالطرف أو الأطراف الأخرى في الحرب الباردة. وتراجعت التجربةُ الديمقراطية في البلدان التي كانت تشهدُ بدايات

لها مثل البحرين والكويت والمغرب وتونس، خوفاً من استيلاء الأحزاب القومية والثورية فالإسلامية على السلطة فيها. أمّا لبنان فغرقَ في مستنقع الحرب الأهلية. وتحقّق إنجازٌ متعثّر بتوحيد شطري اليمن، على خلفية تراجع الدعم السوفياتي للجنوب الاشتراكي.

وداخَلَ التفكُّكُ شرعية سائر الأنظمة العربية: التقليدية والثورية، منذا أواسط الثمانينات، مع أنّ الشريحةَ التي خرجت عليها هي شريحةُ الإسلام السياسي وحسْب. ويرجع ذلك ليس للفشل في تحقيق الأهداف الثورية؛ بل لتعطُّل وظائف النظام، والدولة. فالدولةُ تحصُلُ على إجماع وطني استناداً لحماية الوجود والمصالح الكبرى. ويتمُّ ذلك على مَدَيات طويلة وبوتائر شبه ثابتة. بيد أنّ الاختلال في الوظائف الأساسية للدولة (وعلى مديات طويلة) يمكنُ أن يُهدد فكرتَها. أما النظام فيحصُل على شرعيته بالتقسيط ويوماً بيوم؛ لأنّ الأمر يتعلق بحُسْن إدارة الشأن العامّ، وحسن إدارة الشأن العامّ تعني تحسين حياة المواطنين، ومشاركتهم في القرار، وإحلال نظامٍ للعدالة والمُساواة فيما

بينهم، بإرادتهم وموافقتهم، وتمكينهم من الاختيار. وهناك خللان أساسيان في إدارة الشأن العامّ في الوطن العربي: أنّ حياة المواطنين لا تتحسَّنُ حتى بالوتائر العادية، وأنهم لا يشاركون في القرار. وإذا أضفْنا إلى الهجمة الأميركية الجبروت الإسرائيلي، نجدُ أنَّ الدولةَ مهدَّدةٌ وليس الأنظمة فقط. إذ عندما يعجز النظام عن حفظ الوجود والمصالح، وعن التغير والتغيير لتجديد شرعيته بمشاركة المواطنين، ويستمر الأمر لمديات متطاولة، تصبحُ الدولةُ موضع تساؤل؛ كما أنّ ضعف النظام داخلياً، لانعزاله عن الناس، يجرّئُ القوى الخارجية على ابتزازه أو استتباعه أو إسقاطه.

ثانياً: الأحزاب السياسية وقوى المجتمع المدني الأُخرى

أ. **الأحزاب السياسية**: عرف الوطن العربي نوعين رئيسيين من الأحزاب والحركات السياسية: حركات وأحزاب النضال ضدّ الاستعمار، والأحزاب السياسية الحديثة.

وتعود نشأةُ النمط الأول إلى الربع الأول من القرن العشرين، حين كانت أكثر البلدان العربية واقعةً تحت سيطرة الاستعمار، أو في ظلّ تهديده. بينما يعودُ ظهورُ الأحزاب السياسية العادية إلى الأربعينات والخمسينات من القرن الماضي. كانت حركاتُ النمط الأول جماهيريةً ومفتوحة؛ لأنَّ الهدفَ كان استيعاب الجمهور وتوجيهه من أجل التحرر بشتّى الوسائل. والنماذج المبكّرة لذاك النمط، كلٌّ من حزب الوفد بمصر، وحزب الاستقلال بالمغرب. وجاءت آخر وأحدث نماذج ذلك النمط متمثلةً في حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) في ستينات القرن العشرين.

أمّا أبرزُ نماذج الأحزاب السياسية الحديثة فالأحزاب الشيوعية، والأحزاب الوطنية والقومية وأخيراً الإسلامية.

تحددت مصائرُ النَمَط الأول (حركات التحرر) بالحصول على الاستقلال، واختلاف مشكلات بناء الدولة عن قضايا النضال من أجل التحرير. وخيرُ مثال على ذلك الحزب الوطني بمصر، الذي تعود نشأته إلى تاريخٍ أقدم من

حزب الوفد. فقد عجز الحزبُ، وعجزت قيادتُهُ عن تطوير أفكار وممارسات بديلة مع ظهور الكيان الدستوري المصري. وكانت هذه الواقعة عاملاً أساسياً في انحدار شعبية سائر حركات التحرر، رغم تولّي بعضها السلطة في أنظمة ما بعد الاستعمار، أو بسبب تولّيها السلطة، بالأيديولوجيا النضالية ذاتها.

ويريد بعضُ الباحثين إضافةَ أسباب وعلل أُخرى، مثل الاتجاه لتحويل تلك الحركات إلى أحزاب مقفلة لا تتلاءمُ وطابَعَها الجماهيري السابق، أو لمصارعة الأنظمة التي قامت لتلك الأحزاب، للتنافُس على **الشرعية** ضمن الوقائع الجديدة (حزب الاستقلال)، أو لانقطاع تجارب التطوير قسراً بالانقلابات العسكرية (مثل حزب الوفد، وبعض الأحزاب السورية والعراقية)، أو لاستيلاء قيادات وصلت للسلطة على تلك الأحزاب، وتحويلها إلى أداة سلطة استناداً إلى جماهيريتها في مرحلة التحرر من الاستعمار (تونس والجزائر).

أما النمط الثاني، نمط الأحزاب السياسية الحديثة ذات النزوع الوطني أو القومي أو

اليساري، والتي لفظت أنفاسَها في الحقيقة في الثمانينات من القرن العشرين؛ فالسببُ الرئيسيُّ لانحدارها، بعد جماهيرية معتبرة في الخمسينات والستينات، يعودُ لتحولها السريع إلى أحزاب سلطة. فقد وصلت نُخَبٌ للحكم باسمها، وانقسمت بانقساماتها، دونما اعتبار كبير لأيديولوجياتها أو أفكارها الثورية، أو جماهيرها. والمَثَل الرئيسيُّ على ذلك حزب البعث العربي الاشتراكي بسورية والعراق، والأحزاب والتنظيمات المشابهة ذات المنزع القومي أو الوطني. فحتى حركة القوميين العرب التي ما وصل غير فرع متحول للسلطة منها في اليمن الجنوبي لاحقاً، تشرذمت وانتهت عندما أرادت الخروج من ظلّ النظام الناصري، بعد هزيمة العام ١٩٦٧. وقد نجا الاتحاد الوطني للقوى الشعبية بالمغرب (والمتحول إلى الاتحاد الاشتراكي) من هذا المصير، لأنه ظلّ في المعارضة طَوالَ ما يزيدُ على الثلاثة عقود. وأحسبُ أنّ جزءاً كبيراً من شعبية الأحزاب الإسلامية في العقدين الأخيرين، يعود للسبب نفسه: أنها حركاتٌ

احتجاجية، وأنها باقيةٌ في المعارضة، أو مشاركة في النظام، لكنْ بأيديولوجيا معارضة. ويمكن قولُ الشيء نفسه عن الأحزاب المحلية (مثل حزب الكتائب بلبنان، أو الحزب الوطني الديمقراطي بالسودان). فقد كانت مشاركةُ تلك الأحزاب في السلطة مبعث قوة وضعف لها في الوقت نفسه. وتبدّى ضعفُها جلياً عندما أُخرجتَ من السلطة. فاضطُرّت من أجل الاستمرار إلى الاستظلال بظلالٍ أُخرى دونما كبير فائدة.

والواقعُ أنّ هذا التحليل لانحدار الحزبية العربية، والمستند على مدى قُربها من الأنظمة السائدة أو ابتعادها عنها، ليس كافياً في نظر الكثيرين. ذلك أنّ **هدف** أي حزب سياسي إنما هو الوصولُ للسلطة أو المشاركة فيها. ولهذا فإنّ تلك الأحزاب قامت بما يقومُ به كلُّ حزب في العالم. وحقيقةُ أنّ وصولَها للسلطة كان بالآلية الانقلابية، لا يحدّدُ مصيرها سَلَفاً. بل الذي يحدّدُ المصير لأي حركة سياسية - حسب هذا الرأي - طرائق عملها في السلطة، وإدارتها للشأن العامّ. والواقع أنّ تلك الأحزاب التي

وصلت للسلطة بالطريقة الانقلابية، مارست مع النُخَب التي أوصلتْها دور الطليعة التي تعرفُ ما تريد وما يريده الجمهور، واستمرت في الاستغناء عن سماع رأي الناس، أو الاعتراف برقابة أحد عليها غير القائد. ولهذا صارت طريقةُ الوصول محدِّدةً لطابع النظام، ولطرائق ممارسته للسلطة. ومأزق الاستتباع هذا كان ذا أثر مدمِّر على بنية تلك الأحزاب. فقد أزالت الصراعات على السلطة عناصر كثيرةً مؤسِّسة، وتحول الباقون إلى مهلِّلين أو تقنيين لا يُعْنَون بغير وظائفهم. وزاد من هامشية تلك الأحزاب، أنها ما عادت مع الوقت غير مشجب لرسوم النظام ودعاواه ومساوئه أحياناً. فاستقرار النظام ما عاد معتمداً عليها بل على استقطابات الحرب الباردة من جهة الخارج، والقوى الأمنية من جهة الداخل.

وهناك من يلاحظ أنّ الايديولوجيا الثورية التي كانت مسيطرة على تلك الأحزاب ما كانت ملائمةً في مرحلة بناء الدولة. ثم إنّ تحولاتها الاشتراكية، التي بدت استجابةً للمرحلة الجديدة، ما كانت من أجل التحول نحو نمط

غير رأسمالي للتنمية (كما ذكر الشيوعيون الاعتذاريون)؛ بل بدت وسيلةً لضبط الفئات الاجتماعية وقمعها من طريق مصادرة إمكانيات قوتها؛ إحساساً من النظام وحزبه بالطليعية من جهة، وبالخوف من التمردات الاجتماعية على الديكتاتورية المستجدّة للتحالف النخبوي بين العسكر والمثقفين الثوريين. ويمكن اعتبار النظام الناصري استثناءً لجهة إجراء إصلاحات حقيقية في الملكية الزراعية، وفي التصنيع، وفي العمل القومي، والدولي. بيد أنّ ذلك لم يغيّر من طبيعة النظام، كما لم يغيّر من سياساته مع التنظيمات الثلاثة التي ابتدعها على التوالي.

ويريد تحليلٌ آخَر أن يعيد ضعف التجربة الحزبية العربية إلى الطابع التقليدي للمجتمعات العربية، وعدم حصول فرز في القوى الاجتماعية، بحيث تنشأُ أحزابٌ تمثل الشرائح والقوى المختلفة، وتستندُ إليها، وتتبادلُ معها التأييد والدعم. ولذلك، بقيت، حسب هذا التحليل، الأحزاب التي تمثّل إثنيات ومذاهب وأوضاعاً تقليديةً خاصة؛ وزالت أو تضاءلت الأحزاب ذات الطابع الوطني أو القومي

الشامل. ويتشارك في هذا التحليل الماركسيون والليبراليون، الذين يضيفون أنّ «الطبقة الوسطى» هي البيئة الرئيسية للتجارب الحزبية في كل المجتمعات الحديثة؛ وهي ضعيفةٌ ومتهالكةٌ في الوطن العربي مشرقاً ومغرباً.

وقد تكونُ لهذا التحليل وجاهته لأول وهلة. بيد أنّ هذا لا يعلِّلُ شعبيّة الأحزاب الإسلامية، وعدم شعبية الأحزاب الشيوعية واليسارية. إذ المفروض أنّ الشيوعيين واليساريين أكثر وعياً وتمثيلاً لجماهير العمال والفلاحين. والمعروف أنّ الشيوعيين على النمط السوفياتي كانوا نظرياً أكثر اهتماماً بالعمال، بينما كان الشيوعيون على النمط الصيني أكثر اهتماماً بالفلاّحين. وقد عرف الوطن العربي كلتا النزعتين، دونما قدرة على الاستقطاب أو النجاح الكبير. وقد حقّق الشيوعيون السودانيون بعض الشعبية، لتخليهم عن رسوم دكتاتورية البروليتاريا واستتباعاتها. فالعلّةُ ليست في البُنى الاجتماعية؛ بل في وعي تلك النُخَب وعلائقها بالجمهور على اختلاف فئاته. وقد ظهرت الأحزابُ في المدُن، والفئاتُ الاجتماعيةُ فيها

حديثةٌ بكلّ المعاني. والمعروف أنّ سائر الأحزاب الرئيسية (وليست تلك الخاصة أو الإثنية) كانت لها جماهيرها المدينية والريفية المعتبرة قبل وصولها للسلطة. ولا شكّ أنها كانت تسعى لتمثيل مصالح تلك الجماهير على نحو ما. أما الأحزاب الطائفية والإثنية والجهوية فقد كانت ضعيفةً حتّى في ظلّ استمرار التمايزات الاجتماعية التقليدية والمتجددة. والشاهد على ذلك الأحزاب الكردية والأمازيغية، التي ما نمت واستقطبت إلاّ بعد فشل الأنظمة في إدارة الشأن العامّ، وانعكاس ذلك انقساماً وتشذراً على المستوى الاجتماعي والسياسي. فعندما ينحسرُ الظلُّ الحامي للدولة العادلة والناجحة، تبحثُ كلُّ فئة - مهما صغُر حجمُها، وقلّت تمايُزاتها - عن مظلة حامية. ولأنّ الحداثة شاملة، وليس العكس، تتخذ تلك المظلات المستجدة سمات **الأحزاب** الدينية أو القومية أو الفئوية.

والذي أُريدُ الوصولَ إليه من وراء ذلك كلّه أنّ الأحزاب السياسية - وهي قوامُ النظام في الدولة الحديثة - تراجعت تجربتُها في الوطن

العربي في العقود الأربعة الأخيرة لاستئثار الأنظمة الكوربوراتية (المعادية لكل اختلاف أو تمايُز أو تمثيل) بإدارة الشان العامّ، وللخلل الناجم عن ذلك في وعي النُخَب الثقافية والسياسية العربية الحديثة، لجهة رؤية الجمهور، ورؤية وظائف الدولة والنظام.

ب. **قوى المجتمع المدني وهيئاته**: قد لا يكونُ مفيداً هنا الدخول في جدال حول مفهوم أومفاهيم «المجتمع المدني». وإن كان من الجدير التقرير أنه ليست هناك مجتمعاتٌ مدنيةٌ، وأُخرى غير مدنية؛ أو ندخل في مقولات تمييزية عرفها عصر الأنوار في أوروبا، وتوجتْها الحقبة الاستعماريةُ والإمبريالية، حول طبائع المجتمعات والمدن الغربية والشرقية. وبحسب هذه الرؤية، فإنّ الأولى (الغربية) الخارجة من الإقطاع، والمتكونة داخل أسوار المُدُن ذات الاستقلالية القانونية، انتظمت في هيئات ومجموعات للتضامُن والمصالح؛ في حين ظلّت المجتمَعات الشرقية كوربوراتية، ليست فيها تنظيماتٌ حرةٌ او مستقلة عن الدولة. لكننا نعرفُ أنّ المجتمعات العربية والإسلامية - مثل

سائر المجتمعات البشرية - كانت وما تزال تغصُّ بالجماعات والتنظيمات والمجموعات ذات الأصول والاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية. وهي أيضاً مجموعات منافع ومصالح وبيئات تعاوُن وتضامُن: من التنظيمات العشائرية، وإلى الطرق الصوفية وفرَق الفتوة وجمعيات الأسَر والتنظيمات الخيرية وأهل الحرَف (الأصناف). وقد أدَّى التحديث الهائل إلىَ زوال بعض تلك التنظيمات أو تحولها، تبعاً للتحول والتغيير الذي نال من المجتمعات كلّها. فظهرت تنظيماتٌ وهيئاتٌ بوظائف وآليات جديدة أو حديثة؛ بينما تغيرت آليات ووسائل وموارد جماعات أُخرى، تبعاً لتغير أو تطور وظائفها، مع تشبُّثها بالأصول الرمزية الدينية أو الاجتماعية.

وعلى أيّ حال، فإنّ دُعاةَ المجتمع المدني اليومَ يعنُون بهيئات وتنظيمات ذاك المجتمع: المؤسسات المستقلة عن النظام السياسي، أو في مواجهته، والتي تملكُ وظائف اجتماعيةً نوعية، وتملكُ قوةً تمثيليةً ناتجة إمّا عن المهامّ

التي تقوم بها أوالفئات التي تمثّلها بطرائق مختلفة عن آليات التمثيل في المجتمع السياسي.

إنّ إدراك هيئات المجتمع المدني على هذا النحو، وفي المجتمعات الغربية الديمقراطية، يطرح مشكلات لا تحلُّها التعريفاتُ الدقيقة أو العامّة. فالمعروف أنّ الهيئات التقليدية للمجتمع المدني، كما يفهمه الغربيون، هي النقابات المتخصصة، والأحزاب السياسية - وكلتا الفئتين ليست مستقّلةً عن النظام القائم؛ بل هي جزءٌ منه، وتطمحُ للوصول للسلطة أو المشاركة فيها من أجل تمثيل مصالحها بشكل أفضل. ويمكنُ قولُ ذلك أيضاً عن الجمعياتً النوعية؛ مثل الجمعيات النسائية، وجمعيات البيئة، والجمعيات العلمية والثقافية، وهيئات الدفاع عن حقوق المستهلكين أوعن بعض الأقليات الاجتماعية.

والواقع أنّ العقود الثلاثة الأخيرة، شهدت فورةً في مجال الجمعيات والهيئات النوعية التي تمثّل حاجات واهتمامات مستجدةً أو متحولة في الغربين الأوروبي والأميركي. ويعود ذلك

لعدة أسباب:

- الغربةُ المتنامية بين الدولة وأحزابها الكبيرة، ونقاباتها من جهة - والفئات الجديدة وبخاصة الشباب؛ بحيث ما عاد التمثيل السياسي العادي يغطّي الاهتمامات والمصالح.

- بروز قيم وسلوكات شديدة الفردية، بحيث سيطرت ممارسات الخصوصية، والتي تُلائمُها الجمعيات والهيئات الصغيرة، المتوائمة مع إحساسها بالحاجة للحميمية.

- النزوع المُضادّ للخصوصية، والمائل للعالمية، والذي يستندُ إلى وعي بضرورة تجاوُز الدولة القومية، والتدخُّل لإصلاح النظام العالمي، أو تغييره.

لقد انفتحت الأنظمة الديمقراطية الغربية بدرجة أو بأخرى على هذه التجمعات والجمعيات والهيئات، وسمحت بالتالي أن يصبح لها تمثيلها في أوطانها، أو مشاركتها في المؤسسات الدولية، في العقود الأخيرة من القرن العشرين.

وفي العقدين الأخيرين بالذات، ازداد ظهور هيئات المجتمع المدني ذات النشاطات النوعية

والحداثية في الوطن العربي، متساوقةً مع الموجة الأخيرة لاهتمامات الخصوصية والعالمية في الوقت نفسه. ويتضمن ظهورُها على هذا النحو التعبير عن الحاجة إلى التماثُل مع الأجواء المعاصرة؛ إنْ لجهة تصاعُد الفردية والخصوصية أو لجهة تزايُد النزوع إلى العالمية.

لكنّ الظاهرة عندنا، وهي تُحاولُ الإعراضَ عن السياسي أو تجاوُزَهُ، تدّعي التعويضَ عن غياب الدولة أو قصورها عن أداء وظائفها، كما تدّعي الحلولَ محلَّ الاحزاب السياسية والنقابات التي تعرضت للانهيار أو الضعف الشديد. ولكي يكون الأمر أكثر وضوحاً، يمكن تمييزُ ثلاثة أنواع من هيئات ما يُعرفُ بالمجتمع المدني في العقدين الأخيرين، في مجتمعاتنا:

١) هيئات المجتمع الأهلي، التي اصطُلح على اعتبارها تقليدية، ويريدُ البعضُ عدم إدخالها في جهات المجتمع المدني، باعتبارها لا تُمَثّل قيمه، ولا تعملُ بآلياته؛ من مثل الروابط العائلية، وروابط التضامن الأخرى مثل الجمعيات الدينية والخيرية والاجتماعية.

٢) جمعيات الخدمة الاجتماعية، وهي

الأنشط والأكثر فعاليةً وإفادة. وكثيرٌ منها جمعيات خيرية وظيفية في الأصل، طوَّرت إداراتها باتجاه التنمية البشرية، بالمفاهيم المعاصرة.

٣) جمعيات ومؤسسات النشاطات النوعية، من مثل الجمعيات النسْوية، وجمعيات حقوق الإنسان، وجمعيات البيئة، ونوادي وروابط المثقفين، ومراكز البحوث، وجمعيات التنمية الإنسانية.

والمُلاحظُ أنه باستثناء هيئات الخدمة الاجتماعية، المستقلة، أو المدعومة من الدولة، فإنّ النوعين الآخرين، وإن كانا الأعلى صوتاً، فإنّ تركيزَهما على أداء الوظائف المعنوية والفكرية أو الرمزية، انطلاقاً من أحد أمرين، أو منهما معاً: اعتبار الدولة عقبةً أو عائقاً، والميل للحلول محلّ الأحزاب السياسية والنقابات، مع القرف من السياسة، وإعلان التبرؤ منها، من أجل العودة للطهورية الأُولى.

والمعروف أنه في حين يجري تمويلُ مؤسسات المجتمع الأهلي، ومؤسسات الخدمة الاجتماعية ذاتياً أو بمساعدة الدولة؛ فإنّ

الهيئات النوعية تستندُ في اهتماماتها وتمويلها للخارج غالباً، من المؤسسات الدولية، أو المؤسسات التطويرية التابعة للدول أو الخاصة في الغربين الأوروبي والأميركي.

والواقع أنّ نشاطات الهيئات النوعية بل واهتماماتها وتجربتها؛ كلٌّ ذلك جديدٌ نسْبياً؛ ولذا لا يمكن الحكمُ عليها لجهة الجدية والتأثير. ولا شكَّ أنّ الضغوط التي تمارسها على الدول لجهة حقوق الإنسان وقضايا التنمية والبيئة، ذات أثر إيجابي؛ لكنها طبعاً لا تستطيع الحلولَ محلَّ النظام السياسي (معفيةً له من المسؤولية) أو محلّ الأحزاب السياسية والنقابات، التي لا يمكن تصور المجتمع السياسي بدونها.

جـ. **العسكريون والإسلاميون**: يبدو طريفاً هنا الجمع بين العسكريين والإسلاميين، الذين يقفون على طرفي نقيض في كل شيء تقريباً: من الصراع المستشري على السلطة، وإلى الاختلافات الأيديولوجية والتنظيمية، والتطور التاريخي. لكنّ الذي يسوِّغُ هذا الجمع، أنّ الطرفين بدآ متحالفَين في مصر عشية ثورة ٢٣

يوليو ١٩٥٢، وفي مواجهة أمرين اثنين: الاستعمار البريطاني والنظام الملكي من جهة، والحياة السياسية الحزبية؛ لاتهامهم لها بالفساد ومخامرة الاستعمار. **والمسوّغ الثاني** الذي يبرر ذكرهما معاً أنهما الطرفان الرئيسيان منذ ثلاثة عقود في عمليات الصراع على السلطة في بلدان عربية رئيسية مثل مصر وسورية والجزائر وتونس وليبيا، كما أنّ الطرفين أو الفريقين يؤدّيان أدواراً مهمةً في البلدان الأخرى التي لا استقطاب كبيراً فيها بين السلطة والمعارضة الإسلامية.

دخل العسكريون إلى الساحة السياسية في الوطن العربي مع حركة بكر صدقي بالعراق (١٩٣٦). بيد أنّ الأمر ما استتبّ لهم في البلدان الرئيسية بالمشرق العربي إلاّ في الخمسينات والستينات من سورية وإلى مصر فالعراق، ثم السودان وليبيا واليمن وموريتانيا والجزائر. وقد لقي تدخلهم ترحيباً من جانب الجمهور، ومن جانب الولايات المتحدة في البداية. إذ جرى النظر إليهم من جانب الجمهور باعتبارهم الأكثر حرصاً على المصالح الوطنية من السياسيين المحترفين، والأكثر قدرةً على تصفية

الاستعمار، وتحرير فلسطين. أمّا الولايات المتحدة فقد اعتبرت الجيوشَ وقتَها ضمن الفئات الاجتماعية الحديثة والتحديثية، وكانت تريد التخلص من الأنظمة التقليدية ذات الألفة مع حلفائها من المستعمرين القُدامى. كما رجت أن تحول انضباطيةُ العسكريين دون انتشار «الشيوعية» في المشرق، إبّان نشوب الحرب الباردة بين الجبارين. بيد أنّ تطورات الصراع في المجال الدولي، وصراع القوى الاجتماعية في الداخل، أفْضت إلى ظهور الأيديولوجية الثورية في سائر النُظُم العسكرية العربية وغير العربية في الخمسينات والستينات كما سبق إيضاحُه. وباستثناء مصر، حيث ظلّت فكرة الدولة الشاملة تتمتع بقوة نسْبيّة؛ فإنّ التركيبة المتحولة للجيوش العربية الحاكمة تداخلت - من أجل تأمين النظام واستمراره - استقطاباً مع التمايُزات الإثنية والجهوية والطائفية الموروثة والمستحدثة في المجتمعات العربية. وجرت تغطية ذاك «الاستقطاب المتداخل» بالأيديولوجيا الثورية (أصحاب المصلحة الحقيقية في الثورة) أو بمبدأ المفاصلة بين

الحقّ (الإسلاميين) والباطل (خصومهم) لدى العسكريين السودانيين، والثوريين الإسلاميين الجزائريين، ولحوالي الثلاثة عقود ما بين الستينات والتسعينات من القرن الماضي. ومع انحسار جماهيرية الأنظمة وبالتالي شرعيتها، انكشفت الساحة الاجتماعية/ السياسية، والسياسية/ الاقتصادية عن أكثريات وأقليات غير سياسية؛ بل طائفية وإثنية وجهويّة ومالية، بفعل عوامل مختلفة، أهمُّها احتكار الأنظمة العسكرية والأمنية، ذات الارتباطات السالفة الذكر «للسلطة والثروة والسلاح» على حدّ تعبير القذافي، وطوال عقود - تُواجهُها معارضاتٌ متنوعة أهمُّها المعارضة «اللاسياسية» تقريباً للإسلاميين المتشددين والمعتدلين.

بدأت المواجهة بين الإسلاميين والعسكريين الحاكمين في مصر وباكستان في الخمسينات من القرن الماضي. وكانت وقتها صراعاً بحتاً على السلطة. ثم اتخذت لبوساً أيديولوجياً وشاملاً عندما جرت الاستعانةُ من جانب الولايات المتحدة وحلفائها من العرب والمسلمين، بالإسلاميين ضدّ الاتحاد السوفياتي وحلفائه،

إبّان اشتداد الحرب الباردة، وصولاً إلى الصراع على أفغانستان في الثمانينات. ومع أنّ الإسلاميين ما خاضوا معاركهم ضد الأنظمة العربية في الستينات والسبعينات تحت شعارات سياسية أو ديمقراطية؛ فإنهم أنجزوا (وفي مصر والجزائر والسودان وتونس والأردن واليمن على الخصوص) أمرين هامَّين في ثمانينات القرن العشرين: **التمايُز** عن المتشددين (المعروفين اليوم تحت اسم الجهاديين)، وتشكيل «تيار رئيسي»، يستند إلى جمهور واسع نسْبياً. وقد مكّنَ ذلك بعضهم من المشاركة بالقدر المحدود المسموح به في الحياة السياسية المحدودة والمتاحة - و**التحول** إلى أحزاب ما تزال تسعى لإقامة «الدولة الإسلامية» لكنْ بالوسائل السلمية. ثم استطاع الإسلاميون (المعتدلون) - دون أن يحسموا أمرهم بوضوح لصالح مدنية الحكم، وسلطة الشعب - أن يتقدموا باعتبارهم البديل الأكثر جماهيريةً للأنظمة القائمة في غالبية بلدان الوطن العربي، والثوري منها والتقليدي، في التسعينات من القرن الماضي. ولا شكّ أنّ

ظهور **الجهاديين** باعتبارهم فريقاً قوياً على الساحة الإسلامية قبل أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١ وبعدها؛ أثر ويؤثّر في شعبية وقبول الإسلاميين بشكل عام. لكنّ التدخل الأميركي عبر الحرب على ألإرهاب الإسلامي، واعتبارهم قوة الممانعة الرئيسية في الثقافة والسياسة والنضال، هذان الأمران، يوازنان العامل الآخر السلبي المتمثّل في تواضُع أُطروحاتهم السياسية والاقتصادية، وشمول شبهة الميل للعقائدية والعُنف لسائر أجنحتهم وتياراتهم. وأحسبُ أن التطورات الجارية بالعراق وإيران والسودان وفلسطين (وهم فريقٌ رئيسيٌّ فيها جميعاً) ستحدِّدُ مصائرَ «الحلّ الإسلامي» الذي ظلّ شعارهم في العقود الثلاثة الأخيرة؛ إنْ لجهة القدرة على التلاؤم، أو لجهة القبول والاستيعاب من جانب الأطراف الدولية، الساعية لفرض التغيير في «الشرق الأوسط الكبير»!

ثالثاً: مسائل التنمية والحرية: سادت الفكر الاقتصاديَّ العربيَّ طوالَ ثلاثة عقود (ما بين الخمسينات والسبعينات) **مقولة العدالة**، أي

الإنصاف في توزيع الثروة بين المواطنين. وتسُودُهُ منذ الثمانينات من القرن الماضي **مقولةُ التنمية**. وأياً يكن الرأي في علاقة الفكر ومقولاته بالممارسات والسياسات، فإنّ كلاًّ من المقولتين استندت إلى الدولة والنظام، وانطلقت منهما. والواقع أنّ أقطار الوطن العربي لا تختلف في ذلك - أي في سيطرة الدولة على الموارد - عن الدول في بلدان العالم الأخرى. فعلى الرغم من الأيديولوجيا التي سادت لأكثر من نصف قرن، والتي أقامت تمييزاً حاداً بين نمطين اقتصاديين، أحدهما رأسمالي، والآخر اشتراكي؛ فإنّ الاختلاف في الحقيقة يتناول طرائقَ إدارة الموارد، وليس السيطرة عليها من الناحية الاستراتيجية، والتي تبقى للدولة والنظام في كلّ الأحوال. وما اختلفت البلاد العربية عشية خروج الاستعمار، عن بلدان آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية على الخصوص، في أمر آخَر هو ضعف القطاعات الإنتاجية، والتفاوُت (الحادّ أحياناً) بين المدينة والريف. أما بلدان الخليج العربي، التي توافرت لها مواردُ بترولية، فقد تحملت أعباء

ضخمةً تمثّلت في تشكيل مجتمعات، وفي إنشاء مؤسسات وإدارات وهياكل وبُنى لكيانات مستجدة. ولهذا فقد كان من المنطقي أن تسيطر مقولة **عدالة التوزيع** في سائر الدول العربية، بغضّ النظر عن صيغة النظام، وآليات ممارسته للسلطة. وقد أدّى ذلك إلى استئثار السلطات (في سائر الأنظمة العربية) بإدارة الموارد بمفردها تقريباً، كما إلى انفرادها بتوجيه نشاط سائر الفئات الاجتماعية. فحتى القطاع الخاصّ، في الأنظمة غير الاشتراكية، نشأ في ظلّ الدولة، وتوجهت أعمالُهُ ونشاطاتُه تبعاً لمدى قرب رجالاته من الحاكمين. وكان هذا أيضاً شأن الرأسمالية الذيلية التي ظهرت وامتدت في الأنظمة الاشتراكية في الثمانينات والتسعينات. واقتصاد **العدالة** - الذي لم يستندْ إلى الإنتاج والإنجاز والتطوير، كان لا بد أن يؤدي إلى أمور أخرى: **سيطرة هدف الكفاية** أو بلوغ حدود الكفاية من جهة، **والخطط** الخمسية الهادفة لتنظيم إنفاق الموارد وتغطية الاحتياجات، **والفساد** الهائل الناجم عن التنافُس المحموم بين أطراف النظام وتابعيه على الموارد

المحدودة. **والإنفاق الكبير** على التعليم والشؤون الاجتماعية والصحية في ظل أيديولوجيا دولة الرعاية والعدالة. وقد تفاوتت الأعباءُ الاقتصادية الناتجة عن الصراع العربي الإسرائيلي، وعمليات بناء الجيوش والتسلُّح، بين دول المشرق والمغرب العربيين، كما بين المشرق والخليج. لكنّ الإنفاقَ العسكريَّ والأمني تضاعف مرات عدةً فيما بين الخمسينات والثمانينات، حتى لدى الدول المغاربية، ولدى تلك الدول التي لم تشارك مباشرةً في الصراع مع إسرائيل. ويبدو لي أنه مع اشتداد الحرب الباردة، والانقسام العربي تبعاً للانحيازات والصراعات، تضاءل النمو الاقتصادي العربي استناداً إلى ثلاثة أمور أو عوامل: مبدأ **العدالة والكفاية** (يعني التوزيع دون الإنتاج = دولة الرعاية)، **وأولوية الأمن** (الصراع مع إسرائيل والصراعات العربية - العربية، وإجراءات تأمين النظام)، **والتنمية المستقلة**. وإذا كانت أعباءُ الممارسات الناجمة عن العاملين الأولين واضحة؛ فإنّ العاملَ الثالثَ عنى المصير إلى بناء سائر القطاعات في

كل دولة على حدة، وضعف إرادة التنسيق والتكامُل، والافتقار إلى المرونة في التعامُل مع الاقتصاد العالمي. ولست من أنصار مقولة الاقتصاد الرَيعي؛ لكنّ الانتاجية ما كانت معياراً حاكماً حتى مطلع التسعينات من القرن الماضي.

وعندما بدأت الإصلاحات الهيكلية في الثمانينات تحت شعار **تحقيق التنمية المستدامة**، ما كانت تلك التغييرات من صنع الدول العربية، بل نتيجة نصائح البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي. وقد برزت الحاجةُ إلى نصائح المؤسسات الدولية، بسبب تفاقُم العجز والدَين، والاضطرار للتغيير المطلوب، من أجل الحصول على المساعدة والتسهيلات. وقد عنى هذا التحول في الفكر والممارسة باتجاه الرأسمالية الجديدة: الإزالة التدريجية لدولة الرعاية وممارساتها، وتخصيص القطاع العامّ، والاتجاه لاقتصاد الخدمات توخياً للربح السريع. ولأنّ اقتصاد السوق - الذي صار الآن أيديولوجيا عالمية - يتطلب استثمارات كثيفة، وكفاءة إنتاجية عالية، وقدرة على التصدير

المتزايد الوتيرة لمعادلة إلغاء إجراءات الحماية؛ وكل تلك أُمورٌ لم تتحقق بالقدر الملائم؛ فإنّ الاقتصادات العربية تُعاني من أزمات تستمرُّ وتتوالى، رغم اتباع كلّ وصفات البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.

ويُرجعُ الخبراء الاقتصاديون العرب سوء الأوضاع الاقتصادية الحالية في البلدان العربية، والمتمثلة في ضعف نسَب النمو، وانخفاض الدخل الفردي، وضَعف الاستثمار في القطاعات المنتجة، إلى عوامل أهمّها: الخلل في النظام الاقتصادي العالمي، وضعف التعاون بين الدول العربية من أجل بناء قطاعات إنتاجية قادرة على المنافسة (سوق عربية)، وضعف القطاعات الخاصة لنشوئها في حضن الدولة وبقائها في علاقة زَبونية مع أطراف النظام، وضعف القدرة على تحديث الاقتصاد من أجل الدخول في اقتصادات المعرفة المتقدمة. ويميل كثيرٌ من الاقتصاديين اليساريين إلى اتهام العولمة (النظام الاقتصادي العالمي) باعتبارها هيمنةً واستتباعاً، وضرباً لإمكانيات النمو. ففي حين يقال إنّ العولمة تعني سلاسةً في انتقال الأموال

والسلَع والأفراد، يتمُّ انتقال الأموال والسلَع باتجاه واحد، ويصعُبُ بل يستحيل انتقال الأفراد في أكثر الأحيان. ويستشهدون على ذلك بكثير من سياسات وممارسات الدول ذات الاقتصادات القوية في أوروبا وأميركا؛ ومن أبرزها دعم القطاع الزراعي في تلك الدول، بشكل يستحيلُ معه بقاءُ قطاعات زراعية منتجة في الدول النامية. أما الليبراليون الجدد، وجماعات اقتصاد السوق، فيرون أنّ الدولَ العربية مقصِّرةٌ في الإصلاحات الهيكلية، ومقصِّرةٌ في تشجيع الاستثمار، ومقصِّرة في تحديث الاقتصاد الذي لا يحتاج إلى استثمارات مالية وحسْب؛ بل وإلى نظام تعليمي قوي وحديث، وإلى إزاحة الدولة عن التأثير في الاقتصاد، وإلى حماية الملكية الفردية والتنافُس بضرب الفساد، وإلى نشر الديمقراطية التي تدفعُ لحركية ذات مردود إيجابي.

وتتصارعُ أطرافٌ ثقافيةٌ واقتصاديةٌ وسياسيةٌ حول النموذج الشرق أسيوي، وحول تأويلات نجاحه؛ فهو - بحسب وجهة النظر هذه - وإن لم يكن ديمقراطياً في كل الحالات، لكنه حكم

قانون، ويستند إلى أخلاق الثقة والانضباط، وهذا ما لا يتوافر في البلاد العربية أو في أكثرها. بيد أنّ الطريف في ذلك كلّه تأمُّلُ دور الدولة أو النظام في بلدان المعجزة الأسيوية. فقد قامت الدولة وتقوم (في سائر تلك الدول: الديمقراطية والشمولية) بدور رئيسي في عمليات التنمية. بل إنّ اليابان وكوريا الجنوبية الديمقراطيتين بلغتا النجاح في وقت قصير باقتصاد مُوجَّه. وهكذا فإنّ الاختلاف بين دول شرق آسيا، والدول العربية هو في القدرة على اتخاذ القرار، أو في الوصول لخيارات اقتصادية والسير فيها؛ الأمر الذي لا يتوافرُ في أكثر الأحيان في البلاد العربية. فالمشكلة ليست في التخصيص أو القطاع العامّ؛ بل في قدرة الدولة والنظام على إطلاق طاقات الناس، بالحرية، وبالشفافية في رعاية المصالح، وبالاعتماد على النجاح الاقتصادي في تجديد الشرعية. ولو تأملْنا تجارب كوريا الجنوبية وماليزيا وسنغافورة، لوجدْنا أنّ السلطة القادرة بالحرية على اتخاذ القرار، استطاعت قيادة البلاد نحو النجاح الاقتصادي. والدولة الاقتصادية

الناجحة، هي الدولة الناجحة سياسياً، ولو لم تكن كذلك، في النجاح السياسي وقوة الشرعية، لما استطاعت حَشْدَ الناس وراء هذا الهدف.

فيبقى إذن أنّ مساعي سحب الدولة من الاقتصاد بحجة الفشل أو التوجهات الجديدة المنتصرة للسوق أو القطاع الخاصّ، لا تعكس بالضرورة حقائق الوضع في العالم رغم سيطرة أيديولوجيا السوق، والتهويل بزوال الدولة؛ إذ لماذا تستطيع الدولةُ في شرق آسيا أو البرازيل أن تقود عمليات النهوض التنموي؛ فتزداد قوةً مع زيادة الحراك الاقتصادي والاجتماعي بينما تتحول عندنا إلى عائقٍ في وجه النمو؟!

III
المشكلات والتحديات

رابعاً: النظام العربي: تتوالى حَمَلات المثقفين والسياسيين على الجامعة العربية، وعلى النظام العربي العامّ، منذ عقود. وقد بلغت ذروةً غير معروفة من قبل إبّان الانتفاضة الفلسطينية (٢٠٠٠-٢٠٠٣)، والغزو الأميركي للعراق (٢٠٠٣). وتتركز الاعتراضات على الجامعة العربية والنظام العربي اليومَ في ثلاثة أمور:

- العجز عن اتخاذ قرار بشأن قضايا مصيرية مثل احتلال فلسطين، واحتلال العراق، والهجمة التي يتعرض لها العرب من الولايات المتحدة.

- الإعراض عن تنفيذ القرارات المُتخذة على مستوى القمة أو الوزراء سواءٌ في القضايا المصيرية، أوفي القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأخرى.

- غياب الإرادة السياسية للتعاون والتضامن والتنسيق، على الرغم من الأزمة الهائلة؛ وفي

الاتجاهات الأساسية الأربعة التالية :

أ . العلاقات البينية في مجالات التجارة والاقتصاد والاعتماد المتبادَل من أجل التنمية، والانفتاح العربي – العربي سواء في مجالات التواصُل الثُنائي أو التواصُل الشامل .

ب . التعاون الثنائي والشامل في مجال الدفاع والأمن والتأمين ضدَّ المخاطر، التي تتهدد الجميع الآن .

ج . العلاقات مع دول المحيط والجوار، وعدم وجود سياسات أو تنسيق بين الدول العربية في شأن التعامُل معها في القضايا ذات الاهتمام المشترك .

د . وبسبب غياب الإرادة السياسية المشتركة، لا يملكُ العربُ تحالفات أو علاقات وثيقةً مع تجمعات دولية أو هيئات عالميةً (باعتبارهم مجموعة) . وتترتب على ذلك مشكلاتٌ كبرى بالنسبة لهم عندما تكون هناك قضايا أو أزمات في المنطقة، ويرادُ الحصولُ على دعم من جانب المجتمع الدولي؛ فضلاً عن فقر العلاقات مع العالم بشكلٍ عامٍ، لغياب المشروع، وغياب الاهتمام .

والواقع أنّ النظامَ العربيَّ في أنماط علاقاته الداخلية، وتواصُله مع محيطه تحكمُهُ أعرافٌ، ونماذج سلوك، وتحكمه أخيراً آلياتُ العلاقات الدولية . أمّا جانبُهُ الأبرز : الجامعةُ العربية؛ فإنها بحسب ميثاقها أقلّ من اتحاد وأكثر من تجمع أو مجموعة . ولذلك تلعبُ الإرادةُ السياسيَّة دوراً كبيراً في اتخاذ القرار وفي تنفيذ المقررات؛ إذ إنها جامعةٌ لدول وكيانات مستقلة، وتملكُ كلٌّ من تلك الكيَانات على حدَة سلطات وصلاحيات الموافقة على قرار معيَّن ضمن الجامعة أو عدم الموافقة . وهكذا فإنّ الدولَ العربية المشاركة في الجامعة هي التي تتحمل المسؤولية في التخلف عن اتخاذ قرار وموقف في مسائل مصيرية، كما أنها هي التي تتحمل المسؤولية في عدم إنفاذ كثير من القرارات التي جرت الموافقة عليها بالأكثريّة أو بالإجماع . **فالمسألة الأولى** في هشاشة مؤسسة الجامعة ضعف الإرادة السياسية العربية المشتركة، أو إرادة العمل الجماعي، أو تهافُتَها . ولذلك أسبابٌ متعددةٌ، ذكرها باحثون كثيرون . فهناك انقساماتٌ ذات تاريخ طويل بين

الدول العربية المتجاورة، وشكوكٌ متبادلة. وكثيراً ما تعتقد دولةٌ أنّ هذا القرار لمصلحة الخصم أو «الضدّ» فلا توافق عليه. وإذا وافقت إحراجاً؛ فإنها تتملّصُ من ذلك بعد انقضاء الاجتماع الذي وافقت فيه مباشرةً. ثم هناك الأعباء والتكاليف المترتبة على هذا القرار أو ذاك، والتي تتطلب أموراً ماديةً أو إداريةً أو تنظيمية تمسّ مصالح مستقرّة في تلك الدولة. من مثل الانفتاح السلَعي، والتبادل الاقتصادي بين الدول العربية. وقد لا تنفِّذُ دولةً عربيةٌ أو أكثر قراراً أخذته الجامعةُ العربية على أيّ مستوى، لاعتقادها أنّ ذلك يُضرُّ بعلاقاتها الدولية أو الإقليمية. وهذا أمرٌ ليس ملحوظاً إلاّ في حالات بارزة؛ لكنه يعني وجودَ محاور وتحالفات، ليس بين دول الجامعة وحسْب؛ بل وبين بعض الدول العربية، ودول كبرى (مثل الولايات المتحدة) تؤثّر في النظر للمصالح العربية المشتركة.

هذه إذن شواهد بارزةٌ على غياب الإرادة السياسية أو ضعفها، والتي تؤثر سلباً في قدرة دول الجامعة على اتخاذ القرار. بيد أنّ الحديثَ

عن الإرادة السياسية يرتبطُ من جهة أُخرى بالرؤية والوعي، وبقوة الدولة وقدرتها على المشاركة في مسائل تتجاوزُ المصالح الآنية للنظام. فهناك ضعفٌ متأصّلٌ في الكيانات العربية، يتمثل في انصباب الاهتمام على التأمين المباشر للنظام، وفي تضاؤل العناية بما يتجاوز ذلك؛ بما في ذلك المصالح على المدى الطويل، والتي قد تعني تنازُلاً عن جزء من السلطة أو حقّها الحصري لصالح النظام العَربي العام.

على أنّ الحديث عن غياب الرؤية والوعي، يعني من جهة أُخرى غياب المشروع أو ضعفه. وهذا هو الأمر الذي يُصرُّ عليه نُقّاد القومية العربية وخصومها. والواقع أنّ هؤلاء فريقان – فريق يريد إصلاح الفكرة العربية وتجديدها، لتكونَ أكثر ملاءمةً للتطورات الثقافية والسياسية المعاصرة، وأكثر فهماً لعلائق الثقافة بالسياسة، وأكثر إفادةً من «التجربة المرة» للتاريخ القومي المعاصر. أمّا الفريقُ الآخَرُ فيعتقد أنّ القومية العربية هي أيديولوجيا شمولية، تشبه تلك الايديولوجيات التي ظهرت في الحرب الباردة

وإبّانها، وأنها أضرّت بالعرب، وغلّبت الديماغوجيا على الوقائع والمصالح؛ وتلقت هزائم مدوّية. وينبغي أن تزولَ الآن، وهذا ما يحدُث!

والصحيح من الناحية النظرية أنّ هناك أمرين اثنين يحسُنُ التفريقُ بينهما أو تمييز أحدهما عن الآخر: المشروع الاستراتيجي لأي أمة أو دولة أو مجموعة، والآليات المؤسسيّة أو التنفيذية لذاك المشروع. ولا شكَّ أنّ الوحدة العربية (بدون التدقيق في الصيَغ) كانت مشروع العرب الاستراتيجي في القرن العشرين. لكنْ لا يمكن القول بالوضوح نفسه، إنّ الجامعة العربية كانت هي الآلية الدعوية أو المؤسسة التنفيذية لذاك المشروع. صحيح أنّ الجامعة قامت لوجود مشتركات ثقافية وتاريخية وسياسية بين «العرب»، كما لوجود مصالح ومخاطر يَحْسُنُ العمل بشأنها بشكل جماعي. لكنها قامت بين دول مستقلة، وقامت على إجماعية القرارات لتكوَنَ مُلْزمةً، وما وضعت لنفسها هدفاً قريباً يتمثَّلُ في الوحدة. أمّا المشروع العربي؛ فقد حملته أحزابٌ ودولٌ، ودارت حوله صراعاتٌ

ثُنائيةٌ وإقليمية أو دوليةٌ؛ وكلُّ ذلك خارج الجامعة العربية. فإذا قيل إنّ الجامعة فشلت، فلا يعني ذلك الفشل في تحقيق المشرَوع الوحدوي، بل في القرارات التي اتُخذت ولم تنفَّذ، أو كان ينبغي اتخاذُها ولم يحدُثْ ذلك.

يبد أنّ الحديث عن وجوه الإخفاق، لا ينبغي أن يصرف انتباهنا عن إنجازات الجامعة (وإن تكن متواضعة) وعن الحاجة إليها الآنَ وفي المستقبل. فالجامعةُ العربيةُ - رغم الأزمة الكبرى التي تُعاني منها الآن - هي التي حفظت المشتركات، من خلال اجتماعاتها في شتَى المستويات، ومن خلال مؤسساتها الفرعية والمنظمات التابعة لها، والتي بلورَت المصالح العربية في موارد وسياسات، أفادت منها أكثر الدول العربية. ثم لا ننسى أنّ الجامعة هي إحدى أعرق المنظمات الإقليمية في العالم. فقد بدأ العملُ بميثاقها قبل الأمم المتحدة بسبعة أشهر. وساعدت في الحصول على الاستقلال لعدة دول عربية. ونجحت في حلّ النزاعات في عدة مناسَبات. وبسبب المشروعية الرمزية القوية التي حصلت عليها أو حقّقتْها، ما

استطاعت دولةٌ الخروجَ عليها أو اعتبار الانتماء إليها أمراً يمكن الاستغناءُ عنه. وتدلُّ الهزات القويةُ التي مرتْ بها ولم تُسقطْها على تلك الصلابة المُراوغة التي تتمتعُ بها:

- فهناك محاولة العراق ودول أُخرى عام ١٩٥٥ للدخول في حلف السنتو أو حلف بغداد. وقد فشل المشروع رغم تعريضه الجامعة لهزة، لأنَّ الأكثرية لم توافق عليه.
- وهناك خروج مصر (١٩٧٩) والأردن (١٩٩٤) على الإجماع العربي بعقد الصلح مع إسرائيل. وقد هاجرت الجامعةُ العربية إلى تونس من أجل الصلح الأول، ثم عادت إلى مصر ضمن ظروف مختلفة، وما أثّر ذلك على بقائها.
- وهناك غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠، والذي انقسمت حول حدوثه وتداعياته دول الجامعة، انقساماً عميقاً. وأدَّى إلى تراجُع عمل الجامعة عملياً لسنوات، دون أن يؤثر في بقائها.
- وهناك قيام المجالس والاتحادات العربية الجهوية، والاجتماعات غير الثُنائية، واللجان المشتركة، خارج الجامعة. وبعضها كان يصرّح

بعدائه للجامعة، إما لوحدويتها أو لعدم وحدويتها! لكنّ أكثر تلك الاتحادات ذهبت، وبقيت الجامعة.

وهكذا، فالذي أراه في نهاية هذه النقطة أنّ مشكلة الجامعة العربية الأساسية هي في **ضعف المشروع العربي أو تعرضه لمشكلات كبرى**. وقد شهدْنا في الضربة الأميركية الأولى للعراق (١٩٩١)، والضربة الثانية (٢٠٠٣) تَوق الأمة العربية لتجديد المشروع العربي وتقويته. وبالإضافة إلى الهمّ العراقي، كان هناك دائماً الهمّ الفلسطيني الذي حفظ الجامعة من السقوط أوالتمزق، كما كان أجلَى التعبيرات عن وجود المشروع وقوته. فيريدُ الجمهور العربي الآن أن تبقى الجامعةُ وتتعزز، والناقدون في أكثرهم منزعجون من ضعفها وليس من وجودها. وما حدث بتونس أخيراً دليلٌ قويٌّ على ذلك؛ وإن أراد مراقبون محترمون إعطاء أمر تأجيل القمة تفسيراً آخر.

وإلى ضرورة تجديد المشروع العربي فكرياً وسياسياً، هناك ضعفُ النظام العربي، بحيث غابت الإرادةُ السياسية لتضاؤل الهمّ إلى حدود

حفظ النظام. فتجديد مشروع الدولة العربية، المُفضي إلى إصلاح النظام العربي الشامل، خطوةٌ أُخرى تُسهم في تقوية الجامعة، باستنادها إلى الإرادة السياسية العربية المتجددة.

وهناك مشروعاتٌ متعددةٌ لإصلاح الجامعة الآن، تعتمدُ كلُّها استراتيجية تعديل الميثاق، وتقوية الأمانة العامة، وتطوير العلاقة بين الجامعة ومؤسساتها الفرعية. وهذه أمورٌ مهمةٌ من الناحية التقنية؛ لكنّ جدواها في المدى المتوسط متوقفةٌ على المسألتين الأوليين: تجديد المشروع العربي الثقافي والسياسي، وتجديد بنية الدولة العربية بحيث تتبلور إرادةٌ سياسيةٌ، قادرة على اتخاذ القرار بشأن الجامعة، وبشأن العلاقة بالعالم.

خامساً: العلاقات الدولية: مرَّ النظام العربي بالنظر لعلاقاته الدولية في العقود الخمسة الأخيرة بثلاث مراحل: **مرحلة المشاركة الفاعلة** في النظام العالمي، **ومرحلة الانكماش** والتشرذم، ويمرُّ في العقد الأخير بمرحلة **الاستتباع، وعودة الاستعمار**. في المرحلة الأولى شارك النظام العربي بزعامة مصر في مؤتمر

باندونغ، وجبهة عدم الانحياز، ودخل في تحالفات مع أنظمة التحرر والتمرد على الهيمنة والاستقطاب في آسيا وإفريقيا. وقد أمكن من طريق هذا التحالُف الكبير الضغط من أجل التغيير في النظام العالمي، والحدّ من آثار الاستقطاب في الحرب الباردة، والانتصار لقضايا التحرر والتنمية وحقوق الإنسان، وتصفية الاستعمار وآثاره في القارتين، وفي أميركا اللاتينية. كما أمكن استحداثُ وعي عالمي بعدالة قضية الشعب الفلسطيني، بلغَ الذروةَ في ذهاب ياسر عرفات رئيس منظمة التحرَير الفلسطينية إلى الأمم المتحدة عام ١٩٧٤، وفي اعتبار الصهيونية أيديولوجيا عنصرية. ومن طريق هذا التحالُف أيضاً أمكن تجاوُز الانقسام العربي (١٩٥٩-١٩٦٨)، واستيعاب آثار هزيمة العام ١٩٦٧، والعمل من أجل تحرير الأرض في حرب العام ١٩٧٣. وما كانت هذه المرحلة زاهرةً من كلّ الوجوه طبعاً. فبسبب قيادة مصر للتحالف الأسيوي الإفريقي في المنطقة العربية، بدا العربُ في أكثر دولهم، أقرب إلى الاتحاد السوفياتي، ونالهم الكثير من الولايات المتحدة

وحلفائها في الحرب الباردة؛ من مثل إسقاط الوحدة بين مصر وسورية، ووقوف الولايات المتحدة وحلفائها في وجه استراتيجيات التنمية العربية، كما الوقوف إلى جانب إسرائيل في حرب العام ١٩٦٧، وتجذُّر الأنظمة الكوربوراتية والممارسات الثورية والانقلابية.

أما المرحلة الثانية، مرحلة الاستقطاب والانكماش والتشرذم. فقد بدأت بالهجمة الإسرائيلية/ الأميركية المُضادّة لضرب نتائج حرب أكتوبر/ تشرين ١٩٧٣، ووقوف العرب صفاً واحداً إلى جانب مصر وسورية ومنظمة التحرير في المقاطعة البترولية الشهيرة. وبلغت تلك المرحلة الذروة بالصلح المصري مع إسرائيل عام ١٩٧٩. وقد ترتب على ذلك انفجار المشروع العربي، بمغادرة مصر لقيادة ذلك المشروع، والصراع بين العراق وسورية على زعامة المشرق العربي، وتراجُع العلاقات بين مشرق الوطن العربي ومغربه، واستنزاف الموارد العربية في حرب العراق على إيران، وبروز أرجحية الولايات المتحدة على الاتحاد السوفياتي في المشرق العربي والمغرب العربي

على حد سواء، وقيام مجلس التعاون العربي في وجه مجلس التعاون الخليجي، وسقوط لبنان في الحرب الأهلية وصولاً إلى الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢، وتعملُق التمرد الإسلامي في بلدان المشرق والمغرب وصولاً إلى إقامة نظام إسلامي بالسودان عام ١٩٨٩، ونشوب نزاعات مسلَّحة بالجزائر بين الجيش والإسلاميين، فالانكشاف الكامل للعرب بعد غزو الجيش العراقي للكويت في صيف العام ١٩٩٠.

والواقع أنّ ثمانينات القرن العشرين كانت عقداً حاسماً في مصائر ومتغيرات النظام العالمي. فخلال ذلك العقد كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها يقودون حملةً على كل الأصعدة لإسقاط الاتحاد السوفياتي، وكان أسيويو عدم الانحياز يقومون بمحاولتهم النهضوية الاقتصادية الكبرى. ولذلك بدا الانشغال الانقسامي العربي تبديداً لقوى الأمة ومواردها، وتضييعاً لفُرَص تغيير كبير لصالح القضية الفلسطينية، ولصالح التنمِّية، والتغيير السياسي. فبضياع المشروع العربي، والتماسُك العربي، فقد العربُ القُدرةَ على المشاركة

والتأثير في النظام العالَمي، في لحظة من لحظات التحولات الكبرى. وبدا ذلك كلُّه تمهيداً لاستيلاء الولايات المتحدة على مقدَّراتهم. وحتّى اللجوء إلى أوروبا لموازنة الموقف المتصدّع قليلاً ما بدا جدّياً؛ فضلاً عن أنّ أوروبا ما تجاوبت كثيراً مع تلك المحاولات، للانشغال الاستراتيجي بالتحولات الجارية على المسرح الأوروبي ذاته، ولأنّ حقائق القوة في «النظام العالمي الجديد»، وضعت العالم كلَّه تحت سقف الهيمنة الأميركية المتجددة والمتصاعدة.

وافتتحت حربُ العراق على الكويت عام ١٩٩٠ **المرحلة الثالثة** والحاضرة في العلاقات الدولية للعرب. وهي مرحلةٌ بدأت بضرب العراق من جانب الجيوش المتجمّعة في منطقة الخليج بزعامة الولايات المتحدة، وبلغت ذروتَها باحتلال إسرائيل لسائر أنحاء الضفة الغربية وغزة (بعد عام ٢٠٠٠) على أثر جلاء جزئي عنهما، واستيلاء الولايات المتحدة على العراق (٢٠٠٣)، ووجود جيوش أميركية في دول عربية، وتسهيلات لها في دول أُخرى.

وفي ظلّ الحرب الأميركية على الإرهاب (الإسلامي، وفي الحقيقة: العربي)، تزدادُ علاقاتُ العرب بالعالم انكماشاً، نتيجةَ ضياع الرؤية والمشروع، وضياع السيادة. ويتبدى ذلك كلُّه في صُراخ اللوعة والشكوى والألم في مؤتمرات القمة العربية والإسلامية، دونما قدرة على اتخاذ قرار أو تطوير سياسات للتصحيحً والتغيير أو حتّى الاجتماع لمناقشة كيفيات التصدي للتحديات. كما يتبدّى في مصير الأصدقاء التقليديين للعرب في أوروبا وآسيا وإفريقيا إلى إقامة أفضل العلاقات مع إسرائيل ضد مصالح العرب والفلسطينيين (التعاون مع إسرائيل في مجال التسلُّح). ويتبدى أخيراً في شيوع الإحساس بعدم الاستقرار، وعدم الأمان نتيجة التهديدات الأميركية المعلَنة، والتدخُّل في تفاصيل المسائل الداخلية للعرب - كما بدا في برامج الإدارة الأميركية في عهد الرئيس بوش الابن، والذي تبلور أخيراً بالتفصيل في مشروع الشرق الأوسط الكبير، لإرغام العرب على اعتناق الديمقراطية بالحُسنى وبالقوة، حسبما يقولون ويفعلون.

IV
استخلاصاتٌ في الإصلاح والتغيير :

استناداً إلى هذه القراءة الاستطلاعية لقضايا ومشكلات الحاضر العربي، يتبين أنّ دول النظام العربي تُعاني من ست مشكلات رئيسية :

المشكلة الأولى : مسألةُ الدولة والنظام . فبسبب جمود النظام السياسي العربي عند حدود السبعينات من القرن العشرين المنقضي، تتضاءلُ شرعيةُ الأنظمة السياسية، وتتهدَّدُ فكرةُ الدولة في المجال العربي.

المشكلة الثانية : المسألةُ الوطنيةُ والقومية . وأبرزُ مظاهرها العجز عن الوصول إلى حل للقضية الفلسطينية، والعجز عن كبح جماحٍ القوة الإسرائيلية المتعملقة، وتهديدها لسائر الدول العربية.

المشكلة الثالثة : مسألة التنمية وتتجلّى خطورتُها في العجز - بعد مرور عقدين على السير في التغييرات الاقتصادية، عن تحقيق النمو المستدام، وعن اجتراح سياسات للنهوض والتقدم، والمشاركة الفاعلة في النظام

الاقتصادي العالمي.

المشكلة الرابعة : مسألة الحرب الأميركية على الوجود السياسي والثقافي العربي تحت اسم : الحرب على الإرهاب. وهي حربٌ تدورُ وقائعُها وأحداثُها الظاهرة في العراق وفلسطين. لكنها تتجاوزُ في فعلها وتأثيراتها هذين البلدين، إلى سائر أنحاء الوطن العربي، وإلى ثقافة العرب وانتمائهم الديني والحضاري.

المشكلة الخامسة : أزمة النظام العربي . وأبرزُ مظاهر تأزُّمها تضاؤلُ تأثير المشتركات التكوينية (التاريخ والثقافة والجغرافية) في الجمع والتوحيد، وعدم فعالية المشتركات المستجدة (المصالح والأخطار).

المشكلة السادسة : المسألة الفكرية والثقافية . وأبرزُ مظاهرها التراجُعُ المعرفي، وتراجع الوعي بالعالم، وتضاؤل الإنتاج الثقافي النهضوي والمتقدم، وظهور الإسلام الأصولي العنيف، وسيطرة أفكار الهوية وثقافتها.

وأودُّ البدءَ في هذه العُجالة **بالمشكلة الرابعة**، أي الحرب الأميركية على العرب، ليس لأنها أهمُّ المشكلات؛ بل لأنها تفتح على كل

المشكلات الأخرى تقريباً. فهذه الحربُ حربٌ من نوع خاصّ، ويمكن إدخالُها على سبيل الطُرفة ضمن حروب ما بعد الحداثة أو ما قبل الحداثة. إنها حربٌ أيديولوجية، بمعنى أنها تُخاضُ تحت شعار التحرير، التحرير من الاستبداد، ومن التخلف، ومن الأصولية. ويعني ذلك أنها حربٌ ثقافيةٌ في شعاراتها على الأقلّ. وقد صرَّح كل المسؤولين الأميركيين بذلك، بعد أن عجزوا عن خَوضها بشعارات يمكن أن يفهمها أو يتفهمها المجتَمع الدولي. وما أقصدهُ بعد هذه المُلاحظة أنّ الدافع الحقيقيَّ من ورائها طبعاً الاستيلاء على بلادنا من أجل المصالح الاستراتيجية لأميركا وإسرائيل، وتأبيد هذا الاستيلاء باللجوء للشعارات الثقافية، التي هي الأكثر إهانةً وتمييزاً واستطالة. ومع ذلك؛ فما أريدُ الوصولَ إليه أنّ الأميركيين ماكانوا ليخوضوها لو لم يكونوا على يقين من ضعفنا وإمكان استضعافنا. ليس فقط أنهم كانوا موقنين أنّ نظام صدام حسين لا يملك أسلحة دمار شامل؛ بل وكانوا موقنين أنّ النظام العراقيَّ ضعيفٌ، وأنه يُعاني من عزلةٍ عن شعبه،

وأنه صار عبئاً في الأعمّ الأغلب، على الناس الذين يحكمهم ويسيطر على مقدراتهم.

ولذلك، وفي عودة إلى **المسألة الأولى** مسألة الدولة والنظام، أرى أننا نحن الأولى من الأميركيين الغُزاة برفع شعار التغيير السياسي، وهو التغيير الذي يُخرجُ من الضعف والاستضعاف، وليس التغيير الذي يريده الأميركيون لتأبيد الاحتلال والهيمنة. لماذا تكون الدولة، وينبثقُ عنها النظام؟ تكونان وتتطوران لحفظ الوجود والمصالح. والاستيلاء الأميركي أكبر الشواهد على أنّ النظام العربي يعجزُ بحالته الحاضرة عن ذلك كلّه. ومن هنا تأتي ضروراتُ التغيير باتجاه إعادة النظام إلى سويته، باعتباره موجوداً لتدبير الشأن العامّ، بمعنى إدارة «المنافع العمومية» (بحسب رفاعة الطهطاوي) بحيث يكونُ أمر الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد، كما يقول الفقهاء الحنابلة. لا بد من إعادة أمر الناس إليهم (وبتعبير الشيخ محمد مهدي شمس الدين): ولاية الأمة على نفسها، لكي يقرروا كيف يدبّرون ويسيّرون مصالحهم وقضاياهُمُ

العامّة. وأقربُ الطُرُق لذلك الآلياتُ المتعارَف عليها اليوم بالانتخابات الحُرّة، وبالتنظيمات الناجمة عن انتخابات حُرّة وشفّافة. وأحسبُ أنّ ذلك أقرب الوسائل، كما ذكرت، لتجديد الشرعية أو استحداثها. ولن يحلّ ذلك المشكلات بعصا سحرية. فقد تراكمت المسائل لحوالي الثلاثين عاماً؛ ولذلك فستكونُ مسيرة التصحيح والإصلاح طويلةً ومُضنية؛ لكن لا بديلَ عنها إلاّ المزيد من الخراب. لقد كان هناك من يعارض التغيير بحجة أنه آت من الخارج، أو أنه يتسبب بانعدام الاستقرار. لكنّ الهجمة الأميركية هزّت الاستقرار، وصار التغيير ضرورياً لاستعادته، وللقدرة على التصدّي للغزاة، وصون الوجود والمصالح.

إنّ التداوُل السلميّ للسلطة، والذي يجدّد النظام، ويعيد لفكرة الدولة هيبتَها واحترامَها كفيلٌ أيضاً بحلّ مشكلات أُخرى كثيرة، وفي طليعتها مشكلة **التنمية**. هناك تجاربُ اقتصاديةٌ ناجحةٌ في العالم، ما قامت كلُّها على الديمقراطية؛ لكنّ أياً منها ما قامت بدون

الحرية، الحرية التي يتأسَّسُ عليها القرار، والكفاءة في تنفيذ القرار ومتابعته. والوعْيُ المدنيُّ الجديد بمسائل التنمية البشرية والإنسانية مُعينٌ في الأنظمة التي تحظى بتأييد الناس، على النجاح والازدهار. وفي نظام حر وقادر وكُفء، تتّسعُ الخيارات وتتساند. ولا تعودُ المشكلةُ في تفضيل القطاع العامّ أو القطاع الخاصّ. ولذا فأنا أرى أنّ الصراع على التخصيص بلبنان وبعض البلدان العربية الأخرى، إنما هو تعبيرٌ عن أزمة النظام، وليس لأنّ أحد الخيارين التنظيميين أفضل من الآخَر.

وأحسبُ أنّ هذا السياق هو الأفضل لمعالجة مسألة النظام العربي في بعض وجوه تأزمها. ذلك أنّ الأنظمة العربية، الضعيفة في شرعيتها وكفاءتها، غير قادرة حتى على التعاوُن، لاقتصار همّها على تأمين وجودها السلطوي، واعتقادها أنّ الارتباط المباشر بالمهيمنين في النظام الدولي أقرب السُبُل للاحتفاظ بالسلطة. وسلوك الأنظمة في السودان وموريتانيا وليبيا، في الحالة الحاضرة، خير مثال على ذلك. ولهذا فإنّ تجديد الشرعية

بالانتظام السياسي، والنمو الاقتصادي، يدفع الأطراف الناجحةَ دفعاً للتعاوُن والتآزُر في نطاق تجمعات مشتركة، تدعمُ نجاحَها السياسي والاقتصادي. وهذه هي الطريقةُ الأقصَر لتقوية النظام العربي، والجامعة العربية. وهناك دعواتٌ عربيةٌ حسنة النية اليوم، لتلاقي وتسانُد القطاعات الخاصة والمدنية العربية. بيد أنّ دافعَها لذلك إحساسُها بعجز الأنظمة وتنابُذها. لكنّ الحقيقة أنّ الدولةَ هي الطريقُ الأنسَب حتّى لتلاقي وتسانُد المجتمعات المدنية العربية، ومجتمعات الأعمال العربية.

وإذا كانت قضايا الاستبداد والعجز والتقصير وهدر الطاقات، كلُّ ذلك، وراءَ مشكلاتنا في السياسة والتنمية والتعرض للهيمنة والاستضعاف؛ فإنها ليست أسباباً كافيةً لتبرير عدم القدرة على استيعاب أو إنهاء المشكلة مع الكيان الصهيوني. لقد اجترح الشعب الفلسطيني، واجترحت دولٌ وشعوبٌ عربيةٌ أُخرى، معجزات في المقاومة والتصدي لإسرائيل. بيد أنّ المشكلة اليهودية مشكلةٌ

عالميةٌ كبرى، وما استطاعت إمبراطورياتٌ قديماً وحديثاً الوصول إلى حل لها بالحرب أو بالسلم. وقد أُلقيت بكاملهَا على عاتق العرب، حين كانوا ما يزالون يرزحون تحت عبء الاستعمار أو التبعية. فيبقى أنه لا حلَّ لهذه المشكلة إلاّ بالتعاوُن مع العالَم، ومع النظام الدولي، أياً يكن رأينا فيه. وأوضاعُنا الحَسَنة، وقوتُنا في النظام الدولي، هي المدخلُ لفرض الحلّ او لجعله ممكناً وعادلاً. ونحن نعرفُ من التجربة أنّ النظام العربيَّ القويَّ، المستند إلى الجمهور العربي المُمانع والمقاوم، يستطيع بلوغَ اللحظة التي يجدُ فيها النظام الدولي أنّ عليه السعْي لحل متوازن: أوَلم يحدُثْ ذلك عام ١٩٧٤ أي بعدَ حرب أكتوبر نصف الناجحة؟ ولا شكَّ أنّ الإسرائيليين والأميركيين لا يريدون السلام، ويعتقدون أنّ الفُرصة مُتاحةٌ الآن لحل نهائي Endlösung لقضية الشعب الفلسطيني. لكنْ حتى لو أرادوا التسوية، فكيف سيكون الحلّ وسط هذا الاختلال الفظيع في موازين القوة والضعف؟

ولا نستطيع أيضاً تحميلَ النظام العربي وحده وزر الأزمة الثقافية الشاملة، ووزْر فكر الهوية المتعملق، وهذا الاعتصام بالشَعائرية والخصوصية الواصلة إلى حدود العدمية. كيف يمكنُ فهمُ الهجمات الانتحارية الأخيرة بإندونيسيا والمغرب والسعودية وأسبانيا إلاّ من ضمن الأزمة الثقافية والاجتماعية، والأخرى الاقتصادية، التي نُعاني منها، وتشلُّ تفكيرنا وعيشَنا؟! ومع ذلك، فإنّ للأوضاع السياسية تأثيراتها المهمة في التمرد الأصولي الحاصل.

لنتذكر أنّ أول أحداث التمرد الأصولي الإسلامي كانت بمصر عام ١٩٧٤ حين بدأ الحديث عن أنّ ٩٩٪ من أوراق اللعبة بيد أميركا، وحين بدأت الهجمة الأميركية/ الإسرائيلية المضادة لضرب نتائج حرب أكتوبر. وتوالت وقائع ذلك التمرد وصولاً إلى قتل الرئيس السادات عام ١٩٨١. وفيما بين ١٩٧٧ و١٩٨١ حدث التمرد الأصولي بسورية، وقامت الثورة الإسلامية بإيران. وجرى تجنيد الأصوليين من جانب الولايات المتحدة والأنظمة العربية والإسلامية للقتال بأفغانستان،

وصولاً لابن لادن، الذي يقاتل أنصاره الآن المملكة العربية السعودية، والأنظمة المحافظة الأخرى، التي شبّوا في احضانها.

ليس لما يُسمَّى بالأصولية الإسلامية علةٌ واحدة. بيد أنّ النظام السياسيّ المنفتح يستطيع الاستيعاب والتجاوز أكثر بكثير مما تستطيعهُ الأنظمة المُقفلة أو التابعة. لقد كان الإسلام رهينة تخلفنا وضعفنا، ونوشك اليوم أن نصبح رهائن أُصولياته المنفَلتة من عقالها، كما انفلتت منا دولتُنا، وانفلت منا حسُّ المسؤولية تجاه أنفسنا وتجاه العالم.

وتتحمل النُخَب الثقافية - السياسية في الوطن العربي مسؤوليةً كبرى في استتباب أنظمة الاستبداد، وفي تعملق التطرف الإسلامي وغير الإسلامي. لقد سيطرت الطليعية والثورية في وعي النُخَب، كما سيطرت في وعي الأنظمة. ونحتاجُ إلى تغيير ثقافي كبير وشاسع، في النظم التعليمية، وفي معرفة العالم ورؤيته، وفي معرفة مجتمعاتنا وطرائق وعيها وحركيتها. وقد عاد المثقفون العربُ في الآونة الأخيرة لإصدار وثائق وبيانات الإصلاح والتغيير، مثل تقريري

التنمية الإنسانية العربية (٢٠٠٢ و٢٠٠٣)، وبيانات الإصلاحيين السعوديين، والسوريين، ووثيقة الإسكندرية. وأرى أنها إسهاماتٌ مفيدةٌ في ما نحن بصدد مواجهته من تحديات ما عاد مفيداً تصنيفُها إلى داخلية وخارجية، بعد تبادليات الداخل والخارج.

* * *

في شتاء العام ١٩٧٤ سمعتُ الرئيس الجزائري هواري بومدين يقول في خطاب من إذاعة الجزائر: «إذا لم تنجح الثورة الزراعية عندنا، فسيكون الطوفان!» أعان الله الجزائر على الخروج من طوفانها! لكن ماذا سيحدثُ للعرب إن لم يكن التغيير العميقُ والسريع؟ سيبقى الغُزاةُ الأميركيون على أرضنا، وستظل الدبابات الإسرائيلية على أرض فلسطين وغير فلسطين، وسيزداد انتحاريونا عدداً وعُدّة؛ وستتفتت بلدانُنا في انقسامات طائفية وعرقية وجغرافية: فالنار تأكلُ بعضها، إن لم تجد ما تأكُلُهْ.

ولله الأمر من قبل ومن بعد.

المطابع التعاونية الصحفية ش م ل، بيروت، لبنان
أيار ٢٠٠٤

ماذا سيحدثُ للعرب إن لم يكن التغيير العميقُ والسريع؟ سيبقى الغزاةُ الأميركيون على أرضنا، وستظل الدبابات الإسرائيلية على أرض فلسطين وغير فلسطين، وسيزداد انتحاريونا عدداً وعُدة، وستتفتت بلداننا في انقسامات طائفية وعرقية وجغرافية: فالنار تأكُلُ بعضها، إن لم تجد ما تأكُلُه.

رضوان السيّد أستاذ الدراسات الإسلامية بالجامعة اللبنانية من العام ١٩٧٨ وأستاذ زائر بجامعات هارفارد وشيكاغو وسالسبورغ. حققق كتباً تراثية عديدة. من مؤلفاته: **الأمة والجماعة والسلطة** (١٩٨٤)، **الجماعة والمجتمع والدولة** (١٩٩٧) **الصراع على الإسلام** (٢٠٠٤).



ISBN 2-84289-498-7